المساعدات الخارجية لنيجيريا منذ عام ١٩٩٣م: التطور والأسباب والآثار

فاطمة أحمد البتانونى
طالبة دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد (سياسة)
بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ودول حوض النيل – جامعة أسوان

الملخـــص:

سوف نتطرق في هذه الدراسة البحثية إلي تطور المساعدات الخارجية لنيجيريا، وكيف كان الاستعمار يعطي المساعدات لخدمة مصالحه الشخصية ثم تغير الهدف بعد الاستقلال ليصبح أيضا لخدمة مصالحها ولكن اختلفت الأسباب والدوافع حسب كل دولة مانحة، فمنها ما هو اقتصادي ومنها ما هو دافع سياسي عسكري.

كما أننا سنعرض كيف أصبح هناك منافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية داخل نيجيريا ألا وهي "الصين"، وكيف استطاعت الصين كسب الدول الأفريقية خاصة نيجيريا، حيث أن الصين لم تكن يوما من الأيام دولة استعمارية، فلم تضع الصين أي شروط عند منحها المساعدات وإن كان هناك ايضا دافع ولكن يختلف عن نظيرتها "الولايات المتحدة الامريكية"

وأخيراً نسلط الضوء علي الآثار والنتائج المترتبة علي المساعدات وهل كانت المساعدات سبباً في تنمية البلاد أم أنها أدت إلي تدهور الاقتصاد وازدياد الفقر.

الكلمات المفتاحية: المساعدات الخارجية – نيجيريا

Abstract:

In this research study, we will consider the development of foreign aid to Nigeria, how colonialism provided assistance to serving its personal interests, then the goal after independence changed to become also to serve its interests, but the reasons and motives differ according to each donor country, including what is economic and some of them are the political motive.

We will also explain how there became a strong competitor to the United States of America inside Nigeria, specifically "China", and how China managed to win African countries, especially Nigeria, as China was never a colonial country, so China did not set any conditions when granting

assistance, even if it was There are motivations, too, but they are different than their counterparts, the United States of America.

Finally, we highlighted the effects and consequences of aid was aid a cause for the country's development or did it lead to a deterioration of the economy and an increase in poverty.

مقدمة:

تبدو مسألة المساعدات الخارجية اشكالية منذ زمن طويل، فالمساعدات الخارجية ليست وليدة اللحظة بل إنها قديمة منذ وقت بعيد، ولكنها مسألة معقدة إلي حد كبير، وبإنتهاء الحرب العالمية الثانية، وإعلان وزير الخارجية الأمريكي "جورج مارشال" وضع خطة لأعادة إعمار أوروبا وبعد النجاح الذي حققته في تنمية اوروبا، ظن البعض أنها قد تنجح مع الدول النامية، ولكن المسألة كانت مختلفة للغاية فبعد استقلال معظم الدول الأفريقية، ظهرت الآمال والطموحات نحو مستقبل أفضل واحساس بالكرامة لبناء مجتمعاتهم وكان ذلك في عقد السبعينيات من القرن العشرين في هذه الفترة كانت لعلاج الفقر، بينما في الثمانينات كانت المساعدات كأداة لإرساء الاستقرار والتعديل البنيوي.

ومع تفكك الاتحاد السوفييتي بعد ما كانت تتسابق الدول الكبري علي مساعدة الدول النامية اختلف الوضع وأصبحت المساعدات مشروطة بالديموقراطية والحوكمة في التسعينيات اختلفت دوافع الدول في تقديم المساعدات الخارجية، وفي اطار ذلك سيتم تناول التطور التاريخي للمساعدات الخارجية لنيجيريا وذلك خلال عقود مختلفة، كما سنوضح أيضا الدوافع والأهداف من وراء تقديم المساعدات، وأخيرا الآثار والنتائج المترتبة علي المساعدات الخارجية.

مشكلة البحث:

تتمحور الاشكالية حول الفجوة بين الأهداف المعلنة والآثار الفعلية (السلبية) للمساعدات سواء من قبل المانح أو من قبل الدول المتلقية، وما مدي ارتباط المساعدات الخارجية بشروط للدول المتلقية وهل المشروطية تنتهي مع وجود المصالح.

تساؤلات البحث:

يسعي البحث إلي الاجابة عن عدة تساؤلات وهي:

١- أسباب إعطاء المساعدات الخارجية لنيجيريا، حيث أنها لها موقع جيوسياسي واستراتيجي، مواردها الطبيعية المتعددة وخاصة النفط، وهيمنتها علي دول الإكواس.
٢- هل هناك علاقة بين المساعدات الخارجية والثروات الطبيعية لنيجيريا.
٣- هل المساعدات الخارجية تعطي بناءاً علي مصالح سياسية واستراتيجية.
٤- ما هي النتائج التي تعود علي الدول المتلقية من وراء المساعدات وهل هي بالفعل كان لها تأثير في تنمية اقتصاد الدول أم أدت إلي نتيجة عكسية.

منهج البحث:

– المنهج المتبع هو منهج الاقتصاد السياسي.

الاطار الزمني للبحث:

١- الاطار المكاني: يعبر عن نيجيريا
٢- الاطار الزمني: سيركز البحث علي الفترة منذ عام ١٩٩٣م.

المطلب الأول
تطور المساعدات الخارجية في نيجيريا

لقد كانت المساعدات الخارجية لنيجيريا بين شد وجذب تارة تكون في ازدياد وتارة أخري تقل كلا حسب الرؤساء، وعلي الرغم من أن الدول المانحة تدعي أنها لا تعطي المنح إلا للرؤساء الديموقراطيين لكننا وجدنا عكس ذلك، فهي تمنح المساعدات

للحكام الأكثر فسادا والذي يتفق مع سياساتها المتبعة وها نحن نعرض شكل المساعدات الخارجية قبل الاستقلال وبعد الاستقلال وما هي شكل المساعدات التي تمنحها الدول والدوافع من وراء المنح.

أولا: المساعدات الخارجية قبل الاستقلال (-١٩٦٠)

لقد كانت بريطانيا اثناء استعمارها لنيجيريا تمنح المساعدات لإصلاح البنية التحتية لنيجيريا ليس لصالح الشعب النيجيري، وإنما بهدف خدمة مصالحها هناك، فقامت ببناء الجسور وإصلاح السكك الحديدية وبناء الميناء فلم تكن هذه المساعدات إلا لتسهيل مصالحها داخل نيجيريا لنقل البضائع، ونقل العمالة الافارقة لزراعة الاراضي في بريطانيا، وذلك لأن الايدي العاملة الافريقية رخيصة الثمن، وكان تمهيد الميناء أيضا يصب في مصلحة بريطانيا حتي تستطيع السفن البريطانية أن ترسو عليها وتكون عملية نقل البضائع أو المواد الخام الزراعية والمعدنية من نيجيريا إلي بريطانيا ممهدة، ثم اعادتها مرة أخري إلي نيجيريا في شكل منتجات نهائية بعد تصنيعها وإعادة بيعها مرة أخري داخل نيجيريا(١).

ثانيا: المساعدات بعد الاستقلال (١٩٦٠م- ٢٠١٥م)

١- المساعدات الخارجية لنيجيريا قبل ١٩٩٣م

لم تكن نيجيريا تتلقي مساعدات خارجية من قبل، فهي كانت من أغني ٥٠ دولة في بداية السبعينات، ولم يكن للمساعدات ضرورة تقريبا حتي آواخر الثمانينات، ولكن في آواخر الثمانينات بدأت نيجيريا تضع لنفسها خطة للاصلاحات الجدية، فإذا بالمانحون يتدفقون بمكافاة الحكومة وترتفع المنح في آواخر الثمانينات واوائل التسعينات وكانت فترة حكم "بابانجيدا عام ١٩٨٠م -١٩٩٠م" هي من أكثر الفترات التي حصلت

(1) The Economic Development Of Nigeria From 1914 To 2014 Jan 20, 2015

فيها نيجيريا علي مساعدات، ولكن للأسف تم استغلالها بشكل خاطئ، وأصبحت المساعدات مهيمنة علي ميزان المدفوعات، مما أدي إلي انهيار برنامج الاصلاح الذي وضعة بابانجيدا(١).

وأصبحت نيجيريا مثقلة بالديون في هذه الفترة بعدما كانت من أغني الدول، ولم يحدث أي اصلاحات وتراكمت الديون الخارجية، بل أيضا المساعدات الفنية المفيدة التي قدمتها بعض المؤسسات المالية والدولية، لم تكن في صالح نيجيريا إلا أنها مسألة سياسية بحتة، كمعظم البلدان الافريقية ومنذ اوائل التسعينات لم يكن لدي نيجيريا أي برنامج مع البنك الدولي، ولم يكن لديها أي قروض بشروط ميسرة منه، في الوقت نفسه قامت نيجيريا خلال فترة التسعينات بتحويل مليار دولار أمريكي سنويا ألي البنك الدولي لخدمة الديون القائمة(٢).

وفي الوقت الذي لم تكن المساعدات التقنية مجزية خاصة في تصميم السياسات، ومع وجود الحساسية الزائدة لدي النيجيريين تجاة أي تدخل خارجي، في الشئون الداخلية للبلاد، بل كانت المشكلة الحقيقية لدي النيجيريين ليس في عدم معرفة ما يجب القيام به، بل في صعوبة تنفيذ البرامج دون الالتزام بالسياق السياسي الاقتصادي، واخيرا انتهي مفهوم الاصلاح النيجيري الذي باء بالفشل في فترة بابانجيدا بعد ما اجهض الجنرال اباشا برنامج الانتقال السياسي عام ١٩٩٣م، واستلام السلطة(٣).

٢- المساعدات الخارجية خلال المرحلة الاخيرة من الحكم العسكري (١٩٩٣م – ١٩٩٨م)

(1) Babangida, Ibrahim. 1985. “Excerpts from broadcast of President Babangida’s speech in Lagos on 1985. “ British broadcast corporation summary of World Broadcasts, 14 January 1986.

(2) 1986. "Nigerian president's 27th June address: economic and social issues." British Broadcasting Corporation Summary of World Broadcasts, 1 July 1986

(3) 1987. "Excerpts from address by Nigerian President Ibrahim Babangida presenting the 1987 national budget in Lagos on 1st January 1987." British Broadcasting Corporation Summary of World Broadcasts, 13 January 1987.

استلم الجنرال اباشا السلطة في عام ١٩٩٣م، ولكن كانت المساعدات الخارجية في تلك الفترة منخفضة جدا، فلقد كان اباشا علي علاقة سيئة للغاية مع مؤسسات التمويل الدولية والمانحين الثنائيين، بسبب الخلافات حول حقوق الانسان والسياسات الاقتصادية السيئة، مما أدي إلي انخفاض عملية إعادة جدولة الديون والمساعدات الخارجية إلي الصفر، وأصبحت نيجيريا معزولة عن افريقيا والكومنولث والمجتمع الدولي، فلقد حكم اباشا بوحشية، وتعاما مع إنخفاض عائدات النفط بطبع الأموال لتمويل العجز الحكومي، ومع إختفاء الجهات المانحة ومقاطعة لاجوس، ارتفعت نسبة الدين إلي الصادرات وأصبحت الحكومة والاقتصاد في أزمة(١).

فكانت فترة حكم "اباشا" واحدة من أسباب إنخفاض المساعدات الخارجية والمساعدات الإنمائية لنيجيريا بسبب بيئة الحكم والسياسة الاقتصادية في ظل الحكم العسكري، وتراجعت المساعدات العسكرية الامريكية أيضا، فلم تحصل نيجيريا إلا علي(٤%) من المساعدات العسكرية، وذلك بسبب العقوبات الاقتصادية التي فرضتها ادارة كلينتون عليها في الفترة بين عامي ١٩٩٣م و١٩٩٨م ولعدم تطبيق الاصلاحات الديموقراطية، وعلي الرغم من أن نيجيريا هي أكبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الامريكية في افريقيا، خاصة في الصادرات البترولية النيجيرية، فضلا عن دورها في حفظ السلام، إلا أن ذلك لم يمنع العقوبات الاقتصادية التي فرضتها ادارة كلينتون عليها وظلت الازمة هكذا إلي أن توفي اباشا عام ١٩٩٨م، وتولي اوباسانجو الحكم عام ١٩٩٩م(٢).

٣- المساعدات الخارجية لنيجيريا تحت الحكم المدني (١٩٩٩م – ٢٠٠٧م)

(1) Biersteker, Thomas, and Peter M. Lewis. 1997. "The Rise and Fall of Structural Adjustment in Nigeria." In Larry Diamond, Anthony Kirk-Greene, and Oyeleye Oyediran, eds., Transition without End: Nigerian Politics and Civil Society under Babangida. Boulder: Lynne Rienner.

(2) Herbst, Jeffrey, and Adebayo Olukoshi. 1994. "Nigeria: Economic and Political Reforms at Cross Purposes." In Stephan Haggard and Steven B. Webb, eds., Votingfor Reform: Democracy, Political Liberalization and Economic Adjustment. New York: Oxford University Press

أ- فترة حكم الجنرال اباسونجو من (١٩٩٩م-٢٠٠٧م)

ظلت المساعدة الإنمائية منخفضة نسبيا من قبل العديد من الجهات المانحة لأفريقيا وذلك بسبب السجل التاريخي للقادة النيجيريين والسياسة الاقتصادية في تلك الفترة والفترات السابقة، وقاربت المساعدات العسكرية في فترة حكم اباسونجو أي اثناء حكم بوش لتصل إلي ١٥١.٨ أي بنسبة ٣.٦% وضعفت البنية التحتية للصناعة، وظل حال المساعدات في الانخفاض حتي عام ٢٠٠٢م، بينما في فترة اباسانجو الثانية والتي كانت من ٢٠٠٣م -٢٠٠٧م كان هناك زيادة كبيرة في المساعدات الخارجية، ادي ذلك إلي عمل اصلاحات ادارية في عام واحد في فترة ٢٠٠٤م – ٢٠٠٥م[١].

وارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمة من ٥٧٨ مليون دولار إلي ٦٤١٦ مليون دولار، وفي عام ٢٠٠٦م وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية إلي ١١٤٣٤ مليون دولار، وكان الغرض من زيادة المساعدات الخارجية في تلك الفترة هي دعم وتنفيذ برامج الاصلاحات الجديدة للادارة، ولاسيما برنامجي NEEDS، SEEDS وعلي الرغم من زيادة المساعدات في تلك الفترة إلا أنه في عام ٢٠٠٤م زاد معدل الفقر في ذلك الحين.

وأفاد مكتب الاحصاء النيجيري أن معدل الفقر في الجزء الشمالي الغربي من نيجيريا كان ٧٧.٥% في حين أن ٧٦.٣% من الفقر يتمركز في الشمال الشرقي وافادت التقارير أن ولاية سوكوتو لديها أعلي نسبة من البشر الذين يعيشون في الفقر بنسبة ٨٦.٤% وخاصة في الجزء الشمالي وذلك بسبب ظهور بوكوحرام مما تسبب في زيادة معدل الفقر والتخلف بنسبة كبيرة.

ب- المساعدات الخارجية في فترة حكم عمر يارادوا من (٢٠٠٧م – ٢٠١٠م)

(1) O'Connell, S., and C. C. Soludo. 1999. "Aid Intensity in Africa." Forthcoming in World Development.

في تلك الفترة من حكم الرئيس عمر يارادوا خصص البنك الدولي المساعدات الخارجية لنيجيريا وجعلها متمثلة في الصحة والزراعة وامدادات المياة بقيمة ٩٦.٢٨ مليون دولار امريكي وتشمل مكافحة العدوي الفيروسية ونقص المناعة البشرية[١].

ج- المساعدات الخارجية في فترة حكم جودلاك جوناثان (٢٠١٠م-٢٠١٥م)

في تلك الفترة تلقت نيجيريا مساعدات بقيمة ٣ مليار دولار من الولايات المتحدة في شكل مساعدات عسكرية لمكافحة الارهاب، والسؤال الذي يطرح نفسه هل بالفعل تقلصت الهجمات بالرغم من حصولهم علي مساعدات عسكرية لمحاربة المتمردين؟ والاجابة لا في حقيقة الامر أنها زادت سوءا، كما تلقت نيجيريا مساعدات صحية وفقا للمبادرة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية "الايدز".

جدول (١)* تطور المساعدات في نيجيريا عن الفترة من (١٩٩٠-٢٠١٧)

السنة	صافي المساعدات بالمليار دولار	السنة	صافي المساعدات بالمليار دولار
1991	0.255	2005	6.4
1992	0.26	2006	11.4
1993	0.29	2007	1.9
1994	0.19	2008	1.3
1995	0.21	2009	1.6
1996	0.19	2010	2
1997	0.2	2011	1.8
1998	0.2	2012	1.9
1999	0.15	2013	2.5
2000	0.17	2014	2.5
2001	0.17	2015	2.4
2002	0.3	2016	2.5
2003	0.31	2017	3.4

Source: World Bank data

***الجدول من إعداد الباحثة**

وفي عام ٢٠١٥م خصص البنك الدولي منحة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار امريكي لإحياء الزراعة في شمال نيجيريا، وتم إعتماد قروض بقيمة ٢٥٠ مليون دولار

(1) World Bank. ٢٠١٠a. World Development Report ٢٠١٠. New York: Oxford University Press.

امريكي لمساعدة الحكومة النيجيرية لمواصلة جهودها لزيادة فرص الحصول علي خدمات إمدادات المياة من سكان الريف[١].

ولكن للأسف لم تستفيد نيجيريا من تلك المساعدات ولم يتغير الوضع للأفضل، بل علي العكس تماماً.

يوضح جدول (١) أنه قد ارتفعت المساعدات الإنمائية الرسمة من ٥٧٨ مليون دولار إلي ٦٤١٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥م وهي فترة حكم اباسانجو الثانية والتي كانت من ٢٠٠٣م –٢٠٠٧م ، وفي عام ٢٠٠٦م وصلت المساعدات الإنمائية الرسمية إلي ١١٤٣٤ مليون دولار، وكان الغرض من زيادة المساعدات الخارجية في تلك الفترة هي دعم وتنفيذ برامج الاصلاحات الجديدة للادارة، ولاسيما برنامجي NEEDS، SEEDS وعلي الرغم من زيادة المساعدات في تلك الفترة إلا أنه في عام ٢٠٠٤م زاد معدل الفقر في ذلك الحين.

المطلب الثاني

نوعية وأسباب ودوافع تقديم المساعدات

أولا: دوافع وأسباب تقديم المساعدات:

ظهرت العديد من الآراء حول الدوافع الحقيقية والاهداف الخفية لتقديم المساعدات الخارجية، فقد تأكد أن معظم بل كل الدول المانحة تتحدد صفاتها الاساسية في ضوء مصالحها القومية وبصفة خاصة فيما يتعلق بأمنها القومي، لكنهم دائما ما يضعون بعض الاتجاهات من وراء المساعدات كالمتعلقة بالديموقراطية والحكم الرشيد وحقوق الانسان في رسم سياسات الدول، ولكنها ما هي إلا ستار يختفي وراءة، وهي بالفعل بالنسبة لهم امرا ثانويا.

(1) World Bank. ٢٠١٥a. World Development Report ٢٠١٥. New York: Oxford University Press.

جدول رقم (٢) المساعدات الخارجية لنيجيريا طبقا لنظام الحكم

نظام الحكم	السنوات	صافي المساعدات بالمليار دولار
المرحلة الأخيرة من الحكم العسكري (١٩٩٣-١٩٩٩م)	1993	0.29
	1994	0.19
	1995	0.21
	1996	0.19
	1997	0.2
	1998	0.2
مرحلة حكم اوباسانجو (١٩٩٩-٢٠٠٧م)	1999	0.15
	2000	0.17
	2001	0.17
	2002	0.3
	2003	0.31
	2004	0.57
	2005	6.4
	2006	11.4
	2007	1.9
مرحلة حكم يارادوا وجوناثان (٢٠٠٧-٢٠١٥م)	2008	1.3
	2009	1.6
	2010	2
	2011	1.8
	2012	1.9
	2013	2.5
	2014	2.5
	2015	2.4
الاجمالي		38.65

Source: World Bank data

***الجدول من إعداد الباحثة**

كما أن هناك دوافع يشير إليها البعض أن مصالح المانحين تتفوق في أهميتها ليس فقط احتياجاتها الحالية بل أيضا المستقبلية، إن العلاقة بين الطرف المانح والمتلقي للمساعدات الخارجية ما هي إلا علاقة اعتماد متبادل أو منفعة متبادلة،

فالمصلحة والحاجة المتبادلة هي أساس العلاقة بين الجانبين فالدول المتقدمة والغنية في حاجة إلي الموارد التي تفتقدها علي اراضيها في حين أن الدول الافريقية لديها من النعم والموارد الطبيعية والمعدنية الكثير والكثير، مما يجعل الدول الغنية يسيل لعابها علي تلك الموارد، في الوقت ذاته لا تستطيع الدول الافريقية أو أنها تفتقر إلي مثل هذه الوسائل التكنولوجية التي تستطيع بها استخراج تلك الموارد.

لقد حبي الله أفريقيا بتلك الموارد بصفة عامة، ونيجيريا بصفة خاصة لديها العديد والعديد من الموارد المعدنية والنفطية، لذلك تكون الدول المانحة إن لم تكن في حاجة سياسية واقتصادية للدول المتلقية قادرة علي إنهاء المساعدة في حالة عدم تمكنها من فرض نفوذها وإملاء شروطها علي الدول المتلقية وقتما تشاء، لم يكن الهدف والدافع من وراء اعطاء المنح والمساعدات لنيجيريا ليس سوي أن هناك دافع من وراء تلك المساعدات في المقام الأول والاخير هي دوافع تتعلق بالدول المانحة والغرض من وراءها، وسوف يتم التركيز علي الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها هي من أكبر الدول المانحة لنيجيريا وكذلك الصين حيث انها اصبحت المنافس الأول والأخير لتلك الدول المانحة.

١- الدوافع الاقتصادية:

تعتبر الدوافع الاقتصادية هي عنصرا وأداة اساسية لتحقيق اهداف القوي الكبرى، فما هي إلا لتنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة من المانحين فهناك علاقة بين الامن القومي وزيادة المساعدات الاقتصادية لنيجيريا فنجد أن الولايات المتحدة الامريكية وهي أحد المانحين الرئيسيين لنيجيريا، بلغت حجم المساعدات الاقتصادية ٣٩.٤ مليار دولار أي ١.١% من مجموع ميزانية السلطة خصص منها ١٠.٣٨ مليار دولار لقضايا الأمن، فليس هدف الولايات المتحدة الامريكية من برامج المساعدات الاقتصادية إلا لتعزيز الصادرات الامريكية وخلق عملاء جدد للمنتجات الامريكية

وتحسين البيئة الاقتصادية العالمية من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية[١].

فنجد أنه ارتفعت المساعدات الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية لنيجيريا فبعدما كانت ٩% أصبحت ٢٩% عام ٢٠١٠م، ومع استمرارية تدفق النفط من نيجيريا، حيث يعتبر النفط هو المحرك وذو الدور الهام في تدعيم القوة الاقتصادية والنفوذ السياسي، فأي قوة في العالم لا تستطيع تنفيذ أي سياسة سواء داخلية أو خارجية إلا إذا كانت اقتصاداتها الصناعية مدعمة فما بالك بالقوي الكبرى "الولايات المتحدة الامريكية"، فالنفط يعتبر المحرك الاساسي للصناعة الامريكية لذلك كان علي الولايات المتحدة الامريكية الاهتمام بالمساعدات لدعم مصالحها وحماية اقتصادها حيث أنها تعتمد بشكل كبير علي النفط، مما يدفع الادارة الأمريكية إلي زيادة المساعدات الامريكية لنيجيريا عام ٢٠٠٩م[٢].

خاصة المساعدات التي تستهدف تطوير القطاع النفطي، فنجد أن الولايات المتحدة الامريكية تمنح قرض ب ٩٠ مليون دولار لتطوير حقول نفط جديدة في نيجيريا، كما أن الموقع الجيواستراتيجي لنيجيريا والذي يطل علي خليج غينيا الغني بالنفط، حيث أنه يمثل من الاولويات الاستراتيجية لدي صانع القرار الأمريكي، وسهولة نقل انتاجه إلي السوق الامريكية عبر الطرق البحرية، فنيجيريا تعتبر منطقة عبور للأنابيب النفطية القادمة من تشاد والكاميرون، فتضمن بذلك الولايات المتحدة الامريكية مصدر الطاقة لديها، حيث تستورد أكثر من ٧ مليون برميل يوميا عام ٢٠٢٠م من النفط الأفريقي[٣].

---

(١) وشنان آمال " الاهتمام الامريكي بالنفط في نيجيريا: دراسة في الاسباب والاليات.
http://www.ahewar.org

(١) وشنان آمال المرجع السابق.

(٢) المرجع السابق.

فلم يكن الهدف من المساعدات الاقتصادية الممنوحة لنيجيريا من الولايات المتحدة الامريكية يستهدف اساسا الصراعات والتوترات في المنطقة بل هو خلق جو مناسب للمستثمر النفطي الأمريكي، هذا بالإضافة إلي دعم الاستثمار الامريكي في القطاع النفطي، والذي دفع الولايات المتحدة الامريكية لمناقشة مجموعة من البرامج والآليات لتحسين الوضع بغرض حماية الأمن النفطي بدخولها في شراكة اقتصادية وسياسية مع الحكومة النيجيرية، بل أصبح تواجد الامريكان والاستثمارات الامريكية في نيجيريا امن قومي امريكي لا مناص عنه(١).

لقد كانت الاستثمارات الامريكية في نيجيريا بقيمة ٤.٥ مليار دولار من الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يقدر ب ٨.٧٤% من اجمالي راس المال الثابت، وتأمل نيجيريا في جلب ٦٠٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين عامي ٢٠٠٨م و٢٠٢٠م، ومع تطور وزيادة الصادرات النفطية من نيجيريا إلي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تعتبر العلاقات التجارية دعامة اساسية وقاعدة قوية للاستثمارات الاقتصادية، فنيجيريا قاعدة اساسية بالنسبة لرجال الاعمال الامريكيين وأهم سوق اقتصادي في افريقيا كلها هو السوق النيجيري فحجم الاستثمار الأمريكي في نيجيريا ٧ مليار دولار، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تقدم مساعدات ليس فقط اقتصادية بل أمنية أيضا لضمان أمن استثماراتها الاقتصادية في نيجيريا والتي تقدر بحوالي ٤٠ مليار دولار، لم تغفل السياسة الفرنسية رغم تركيزها في المحور الأوروبي وانضمامها للاتحاد المالي والاقتصادي الاوروبي أيضا مصالحها التجارية مع أفريقيا، خصوصا مع دول معنية مثل نيجيريا، إلا أنها رغم المساعدات التي كانت تقدمها

(٣) د/ حمدي عبد الرحمن: "السياسة الأمريكية تجاه افريقيا من العزلة إلي الشراكة"، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، العدد (١٤٤) ص١٩٥.

وتوفرها في النهاية تحصل أمريكا علي معظم الفوائد الاقتصادية، حتي أنه تم وصف فرنسا بقيامها بمهمة شرطية(١).

تعتبر **الصين** هي ثاني دولة في تقديم المساعدات الاقتصادية لنيجيريا، فمن أكثر الدول الأفريقية التي حظيت بالمساعدات والاستثمارات والتبادل التجاري من الصين هي نيجيريا، فهي تمثل ٩٠% من صادرات نيجيريا من النفط، فلقد زاد حجم التبادل التجاري بين الصين ونيجيريا بصورة كبيرة من ٢.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلي ١٤.٩ مليار دولار عام ٢٠١٥م(٢).

وقام البنك التجاري والصناعي الصيني بتمويل مشروعات لأقامه محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقوي المائية قدرتها بحوالي ٣٠٥٠ ميجا وات في ولاية تارابا النيجيرية كما أنها انشأت خط سكة حديد ساحلي كبير يبلغ طولة ١٤٠٠ كيلو متر بقيمة ١١ مليار دولار امريكي، بقيادة شركة الانشاءات المدنية الصينية (تسبس)، وجمهورية نيجيريا الاتحادية(٣).

لم تكن تلك المساعدات الاقتصادية التي تدعمها الصين الا لصالحها، فهي تحتاج إلي الطاقة والنفط، فلقد بلغت عدد المشاريع الصينية في نيجيريا ٤٠٤ مشروع، وعدد الشركات الصينية ٢٤٠ شركة، وبلغت قيمة حجم التبادل التجاري بين الصين ونيجيريا إلي ١٣ مليار دولار امريكي عام ٢٠١٣م، حيث أن الصادرات الصينية إلي نيجيريا تشمل الآلات وادوات الكهرباء والسلع الالكترونية، أما الصادرات النيجيرية إلي الصين تتكون اساسا من المنتجات الزراعية، ووصلت التجارة الثنائية بين الصين ونيجيريا إلي ٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٦م من ٣٨٤ مليون دولار في عام ١٩٩٨م،

(١) سياسة التنافس الدولي في أفريقيا" د. حمدي عبد الرحمن:
https://www.qiraatafrican.com

(٢) هناء السيد حسن عبد اللطيف غنيم: "تطور العلاقات الاقتصادية بين الصين ونيجيريا" قراءات أفريقية مقال.

(١) المرجع السابق.

واتفقت علي توسيع التجارة والاستثمارات في الزراعة والاتصالات والطاقة وتطوير البنية التحتية، في المقابل وعدت نيجيريا بإعطاء الافضلية لشركات النفط الصينية للحصول علي عقود للتنقيب عن النفط في دلتا النيجر وحوض تشاد، كما وافقت الصين علي منح قرض بقيمة مليار دولار لنيجيريا لمساعدتها[١] علي تحديث شبكات السكك الحديدية، اصبحت نيجيريا رابع أكبر شريك تجاري للصين في أفريقيا في اواخر عام ٢٠١١م، وفي اواخر عام ٢٠١٢م أصبحت الشريك الثالث للصين[٢].

٢- الدوافع السياسية (العسكرية)

هناك ربط بين الدوافع السياسية والعسكرية والامنية من الولايات المتحدة الامريكية لنيجيريا فلا يمكن الفصل بين ذاك وتلك فكلاهما يرتبط بالأخر، فالدوافع السياسية من وراء المساعدات العسكرية بمنح الاسلحة أو التدريب لا ينفصل عن الدوافع السياسية فمن مصلحة الولايات المتحدة الامريكية أن يكون هناك استقرار سياسي داخل اقليم نيجيريا للمحافظة علي مصالحها بالداخل، فموقع نيجيريا الجغرافي في غرب أفريقيا هو موقع جيوسياسي مهم، بل هو أيضا جيوستراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية حيث أنها تقع علي المحيط الأطلنطي وهو طريق التجارة العالمي، حتي تضمن سلامة سفنها التجارية في محيط الأطلنطي التي هي محملة بالنفط من الخليج الغيني ففي ظل التوترات المستمرة في نيجيريا وانتشار أعمال العنف والقرصنة والحركات الراديكالية النيجيرية[٣].

دائما ما يتسلل المانح ويلوح بالمساعدات حتي يصل إلي الهدف المنشود وهو الهيمنة الكاملة، لقد كانت بداية المساعدات لنيجيريا من الولايات المتحدة الامريكية في

(٢) رعاش صورية، "البعد الاقتصادي للسياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا دراسة حالة نيجيريا" رسالة ماجستير في العلوم السياسية ٢٠١٧/٢٠١٨ ص١٠٥.

(٣) رعاش صورية، المرجع السابق ص ١٠٩-١١٠.

(١) المرجع السابق ص ١١١-٣١١٢.

بداية الأمر بعد الاستقلال عن بريطانيا عام ١٩٦٦م، وكانت تلك المساعدات في شكل أسلحة خفيفة والتي تبلغ ١.٣ مليون دولار وكان السبب من وراء تدني المساعدات العسكرية أن النفوذ البريطاني في نيجيريا مازال موجود ولكنها كانت البداية والطعم الذي ابتلعته الفريسة (المتلقي نيجيريا)[١].

واستطاعت الولايات المتحدة الامريكية ملئ الفراغ بعد استقلال نيجيريا عن بريطانيا بتقديم المساعدات الاقتصادية والسياسية والمدنية والعسكرية والتعليمية والصحية والدبلوماسية لتكسب الثقة النيجيرية، وحتي تحل محل الشركات البريطانية والاوروبية للنفط، وتجد لها موطئ قدم في خليج غينيا، كما كان عليها إغلاق الباب امام التحركات السوفييتية، ليس ذلك فحسب بل أن نيجيريا تمتلك الهيمنة علي دول الايكواس فيمكنها " الولايات المتحدة الامريكية" من تحقيق مصالحها ومحاصرة المنافس الأوروبي لها في المنطقة "فرنسا" دون تدخل مباشر، كما أن ذلك يتيح لها مساندة حليفها الاستراتيجي والابن المدلل "اسرائيل" من التغلغل داخل القارة والحصول علي المساندة والاعتراف من نيجيريا بإسرائيل كدولة[٢].

تعتبر الولايات المتحدة الامريكية نيجيريا هي الحليف الذي ينفذ مخططاتها والقيام بالمهام نيابة عنها، كما أنها منطقة لعبور انابيب النفط القادمة من تشاد والكاميرون، ومع انتهاء الحرب الاهلية وانتصار نيجيريا في حرب بيافرا وانتصار الحكومة الفيدرالية، باء التحول في موقف التدريب والتسليح العسكري في نيجيريا من قبل الولايات المتحدة الامريكية، لقد كانت الظروف الدولية بمثابة مرحلة جديدة في تغيير المساعدات العسكرية الامريكية لنيجيريا، بل وتوقيع اتفاقية مساعدات عسكرية امريكية لنيجيريا عام ١٩٧١م، ومع الطفرة النفطية، كان علي الولايات المتحدة الامريكية الانتباه، فهي تحتاج عام ٢٠٢٠م إلي ٧ مليون برميل يوميا، وتعتبر

(٢) المرجع السابق ص ١١٢.

(2) Foreign Aid: An Introduction to U.S. Programs and Policy Congressional Research Service P.11 https://crsreports.congress.gov

الاحتياطي النفطي في نيجيريا هو دافعا قويا نحو اعادة تقييم الاولويات الاستراتيجية في المنطقة، فلم تعد الولايات المتحدة الامريكية تستطيع الاعتماد علي المصادر التقليدية بشكل دائم كالسعودية، وفنزويلا فكان لابد من وجود مصادر جديدة مثل نيجيريا(١).

وعلية فتم اعطاء قرض دون فائدة بقيمة ٣ مليون دولار لأنشاء كلية البوليس في جوس، وارسلت نيجيريا ١٥٠ ضابطا من قواتها المسلحة إلي الولايات المتحدة الامريكية للتدريب مع بداية عام ١٩٧٥م، وتم توريد شاحنات أحذية وملابس للجيش النيجيري، لم يكن التدريب العسكري إلا لحماية مصالح الولايات المتحدة الامريكية، وركزت علي برامج التدريب الخاصة بعمليات حفظ السلام، بعدما تنامي دور نيجيريا في عمليات حفظ السلام في الكونغو، وليبيا، وتشاد، ليبيريا وسيراليون، حيث أنها تعتبر وجود قوات نيجيرية بمثابة التواجد الامريكي في المنطقة، فلم يكن الاهتمام بالمساعدات العسكرية من قبل الولايات المتحدة الامريكية إلا لاهتمامها بآبار النفط وحماية امدادات النفط، ولضمان تواجدها هي فقط بداخل نيجيريا خاصة بعد ما طردت نيجيريا الخبراء السوفييت في الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٩٢م فكان عليها حماية مصالحها بوضع برامج المساعدات الأمنية الامريكية لنيجيريا(٢).

وأصبحت نيجيريا لديها سطوة عسكرية في منطقة غرب افريقيا، بل شملت بشكل أوسع افريقيا جنوب الصحراء في اواخر عام ١٩٩٠م، وفي عهد الرئيس بوش عام ٢٠٠١م زادت مستويات المساعدات الامريكية إلي نيجيريا معتبرة ذلك أمن قومي لأمريكا المتمثلة في النفط، ومن بعدة اوباما حافظ عليها ولم يكتفي بذلك فقط بل وضع برنامج الشراكة لمكافحة الارهاب ACOTA ضد واحدة من أخطر الجماعات الارهابية في افريقيا (بوكو حرام) حتي لا تستطيع تلك الجماعات من تهديد مصادر النفط

(1) Claire Woodside: "West Africa: America's Foreign Policy Post 11/9 and The Resource Curse, Ahead on Collision, P. 99.
(2) Ibid, P.7

لذلك كان علي الولايات المتحدة الامريكية إعطاء مساعدات أمنية امريكية، ولكن مع ارتفاع المساعدات الخاصة لنيجيريا كان لها انعكاس سلبي علي الميزانية الامريكية عام ٢٠٠٦م، لكنها ظلت تمنح المساعدات لنيجيريا لخدمة مصالحها(١).

فهي تسعي لمنع ظهور أي قوة منافسة لها علي الصعيد الدولي، سواء الصين أو فرنسا أو الروس، حتي تنفرد بخيرات الاقليم، فمعظم الأهداف والدوافع السياسية تجاه نيجيريا هو الاستفادة من نيجيريا كأكبر دولة في اقليم الغرب والساحل الأفريقي، بل وفرصة الهيمنة علي العالم بأسرة من خلال (الطاقة) فنيجيريا تمتلك أهم مصادر الهيمنة فهو سر من اسرار النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي في العالم، ورغم كل الاحتياطيات التي اتخذتها الولايات المتحدة الامريكية إلا انه تمت علاقة ثنائية بين الدولتين "نيجيريا والصين" اثناء العزلة الدولية والادانات الغربية للديكتاتوريات العسكرية (١٩٧٠- ١٩٩٨م)، وأصبحت نيجيريا منذ ذلك الحين هي مصدرا مهما للنفط للاقتصاد الصيني مما أدي إلي نموا سريعا وعلي اثره قدمت الصين دعما ومساعدات اقتصادية وعسكرية وسياسية واسعة النطاق في عام ٢٠٠٤م(٢).

لقد تطورت العلاقات الصينية بعدما دعمتن نيجيريا الصين في استعادة مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة في سبعينات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين، وعلي صعيد القضايا الرئيسية والاقليمية والعالمية، ظل البلدان يتشاوران ويدعمان بعضهما البعض بصورة مشتركة حيث ادركت الصين أنها لن تدخل الساحة الدولية إلا بمساعدة الدول النامية وبالفعل حصلت الصين علي مقعد دائم في مجلس الأمن بدلا من دولة ثانوية، وبدات الصين بالفعل تظهر علي الساحة الدولية بقوة، لذلك كان عليها التقارب من

(1) Daniel Volman, op.cit, P.577

(٣) رعاش صورية، مرجع سبق ذكره ص١٠١ . http://www.politics_dz.com

نيجيريا لتكون هي القائدة لهم في المجتمع الدولي بل أيضا كان غرض الصين عزل تايوان وكذلك للحيلولة دون وصول الهند لمقعد دائم في مجلس الأمن(١).

ومجموعة أخري من الاهداف الصينية تمثلت في التالي:

- الاخلاص والصداقة والمساواة.
- المنافع المشتركة التبادلية، والازدهار المشترك.
- الدعم المتبادل والتنسيق الوثيق والتعاون مع البلدين.
- التعلم من بعضهم البعض، والحرص علي التنمية المشتركة.
- مبدأ الصين الواحدة(٢).

وكان السبب الأهم في تطور العلاقات الصينية أيضا هي حاجة الصين المتزايدة "للطاقة" والذي يتزامن مع عدم كفاية الانتاج المحلي الصيني من الطاقة، ولذلك كان علي الصين البحث عن مصادر للطاقة مستقرة، وتبادل الجانبان الزيارات رفيعة المستوي، بما يسهم في مواصلة تعزيز الثقة السياسية المتبادلة علي مدار عدة اعوام ٢٠١٤م، ٢٠١٥م، وفي يناير عام ٢٠١٧م، وخلا زيارة وزير الخارجية الصيني وانغ إلي نيجيريا، أكدت الحكومة النيجيرية مجددا التزامها بسياسة الصين الواحدة، قائلة أن نيجيريا ستبقي متمسكة بالصداقة والتعاون الطويل الأمد مع الصين وبالفعل بلغت العلاقات الثنائية بين الصين ونيجيريا إلي أعلي مستوي خاصة في السنوات الأخيرة،

(١) رعاش صورية، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٤.

(٢) السفير أحمد حجاج، "البعد السياسي في العلاقات الصينية الأفريقية".

بفضل التعاون في العديد من المجالات منذ أن أقام البلدان علاقتهما الدبلوماسية قبل أكثر من اربع عقود(١).

ويرجع سبب اهتمام نيجيريا إلي وجود أوجه تشابه بين البلدين، من بينها أن الصين اكبر دولة سكانية في العالم، ويعتبر اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وفيما يتعلق بنيجيريا فإنها تعتبر اكثر دولة سكانية في افريقيا، واكبر اقتصاد في القارة الافريقية واشار السفير الصيني أن لنيجيريا فرصة أفضل من الصين حيث أنها لديها الموارد الطبيعية، لقد أصبح النفط المحرك الاساسي للدبلوماسية الصينية والضامن الرئيسي للحفاظ علي الاقتصاد الصيني وعلي نموه كأسرع اقتصاد في العالم، وكان لذلك أثر فعال في تغيير عدد من الاتفاقيات بين نيجيريا والولايات المتحدة(٢).

ثانيا: نوعية المساعدات الخارجية المقدمة إلي نيجيريا

لقد حصلت نيجيريا وحدها من الولايات المتحدة الامريكية علي مساعدات خارجية اكثر من٦٢٥ مليون دولار امريكي عن عام ٢٠١٢-٢٠١٤ فمنذ حصول نيجيريًا علي الاستقلال في عام ١٩٦٠ ، تم دعم نيجيريا بانواع مختلفة من المساعدات الخارجيه فكانت تقدم مساعداتها الاقتصادية والمالية من خلال برامج ثنائية ومتعددة الأطراف حيث وصلت المساعدات الاقتصادية ٣٩٧٦ م. دولار امريكي اي بنسبة ١٧.٧٪، كما منحت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية لحمايه مصالحها هناك وكان من ضمن المساعدات العسكرية برنامج التدريب والتثقيف العسكري خلال الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٥ والتي بلغت ٢٩٤. م. دولار امريكي اي بنسبة ٣٪(٣).

(1) Olawale O O,Tolulope, Foreign Aid Intervention and National Development in Nigeria: A Study of Akure South Local Government Area of Ondo State

(2) Olawale O O,Tolulope, op, cit.

(٣) أيمن عبد اللطيف الغنام "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاة نيجيريا منذ عام ١٩٩٠" رسالة دكتوراة الفلسفة في الدراسات الافريقية ص ١٠٥-١٠٧.

فلم تكن المساعدات التي قدمتها الولايات المتحدة الا في صورة عينية وفنية ، بينما نجد المملكة المتحدة معظم مساعداتها موجه للصحة والتعليم والاقتصاد في حين نري ان دولة مثل الصين والتي اصبحت اكير منافس للولايات المتحدة الامريكية في افريقيا بصفه عامة ونيجيريا بصفة خاصة كانت معظم المساعدات التي قدمتها مساعدات فنية وفي صورة قروض بينما باقي المانحين كالمؤسسات العربية ولجنه المساعدات الإنمائية والاتحاد الاوروبي مساعداتهم في صورة قروض(١).

في النهاية نستطيع القول ان اي مانح لايقدم مساعدات ماليه مباشرة ، ولكن لا نستطيع الجزم بانها فقط عينية، بل هناك ايضا هناك مساعدات مالية تمنح في صورة مساعدات ثنائية والا ماكان هناك فساد بسبب دخول المساعدات بطرق يستطيع من خلالها المسؤول من النخبة الحاكمة في الاستيلاء عليها وعدم توجيهها للاماكن الصحيحة وإلا لماذا لم يحدث نمو اقتصادي ولم تتحسن البنية التحتية في دوله مثل نيجيريا.

المطلب الثالث

المانحين والآثار والنتائج للمساعدات الخارجية إلي نيجيريا

أولاً: المانحين:

لقد لوحظ من الجدول رقم **(٣)** أن أكثر المانحين لدولة نيجيريا هي لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) حيث حصلت نيجيريا من عام ١٩٩٢م–١٩٩٦م علي ١٢٣.٣ مليون دولار أمريكي في حين مابين عامي ١٩٩٧م–٢٠٠١م كانت المساعدات سلبية ثم زادت بدءاً من عام ٢٠٠٢م حتي ٢٠١٧م لتصبح ٥٥٥٤٠.٣ مليون دولار امريكي، تليها قروض وكالة التنمية الدولية (IDA) والتي بلغت ٨١٧٤.١ مليون دولار امريكي، في حين حصلت نيجيريا علي قروض من الصين في الفترة

(١) حمدي بشير محمد علي "الابعاد السياسية للمساعدات الدولية دراسة حالة للمساعدات الامريكية لأفريقيا منذ عام ١٩٩٠م" رسالة ماجستير من الدراسات الافريقية، ص ١١٠.

مابين ٢٠٠٠م-٢٠١٧م علي مبلغ ٤٩٣١.٤٢ مليون دولار امريكي، ليصبح اجالي ما حصلت علية نيجيريا في الفترة من ١٩٩٢م-٢٠١٧م هو (٥٩٩٠٨.١٢) مليون دولار أمريكي.

جدول رقم (٣) المساعدات والقروض الممنوحة لنيجيريا في الفترة من ١٩٩٢م-٢٠١٧م بالمليون دولار امريكي

الجهة المانحة	الفترة						الاجمالي
	١٩٩٢-١٩٩٦	1997-2001	2002-2006	2007-2011	2012-2016	2017	
صافي المساعدات الخارجية العربية	0.4	0	0	0	0	0	٠.٤
لجنة المساعدة الإنمائية (DAC)	123.3	-278.7	12092.7	9283.7	23585.6	55540.3	50360.9
مؤسسات الاتحاد الاوروبي	0	0	0	374.3	809	304.2	1487.5
قروض البنك الدولي لإعادة البناء والتنمية (TBRO)	-625.1	-837.4	-1029.6	-568.4	-3	-3185	-6491.5
قروض وكالة التنمية الدولية (IDA)	٢٩٢.٥	٣٣٩.٩	٧٧٦.١	٢٧٠٣.٥	٣٣٢٩.١	٧٣٣	٨١٧٤.١
قروض صندوق النقد الدولي (IMF)	-4.7	0	0	0	0	0	-4.7
مساعدات الامم المتحدة	١٥٦.٧	١٦٤.١	١٩٢	٣٤٢.٦	٤٧١	١٢٣.٦	١٤٥٠
قروض الصين من ٢٠٠٠م-٢٠١٧م							4931.42
الاجمالي	-56.9	-612.1	12031.2	12135.7	28191.7	53516.1	59908.12

الجدول من اعداد الباحثة من رسالة المساعدات الأجنبية وظاهرة الفساد في شرق افريقيا منذ الثمانينات

ثانيا: آثار ونتائج المساعدات الخارجية لنيجيريا

رغم التدفقات في اموال المساعدات علي نيجيريا إلا أنه لا يزال الفقر يلوح في الأفق، ولا يزال التخلف قائما، ولا يوجد دليل قوي علي أن المساعدات أثرت بشكل واضح علي النمو، مما أدي إلي جدل مستمر حول العلاقة بين المساعدات والتنمية، وهل بالفعل المساعدات الخارجية ساهمت في التنمية في نيجيريا أم لا، وعلي الرغم من

أن نيجيريا استمرت في محاولة الاستفادة من جميع انواع المساعدات الخارجية والتي بائت بالفشل وترتبت عليها عدة آثار[١]:

١- الآثار الاقتصادية:

تعتبر المساعدات الخارجية سلاح ذو حدين فهي وسيلة للخروج من الفقر، وهي في نفس الوقت مهمة خادعة، فإذا نظرنا إلي اداء النمو الاقتصادي الكئيب في العقود الماضية علي الرغم من وفرة مواردها، فمن المؤكد أنها تؤدي إلي "نمو يفتن" ولكن علي العكس نلاحظ أن "سيناريو نيجيريا" هو حقا حالة من المفارقة الافريقية المتمثلة في "الثروة المفرطة، والفقر المفرط" فعلي الرغم من المساعدات الخارجية من قبل العديد من الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والصين واليابان المانيا وغيرهم من الدول لكنه لم يأتي تأثير ملموس من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للشعب[٢].

وخاصة أن أي نمو قابل للقياس، فهو يؤثر علي جوانب التنمية البشرية كالتعليم والصحة من الممكن قياسهم عن طريق معدل الالتحاق بالمدارس خاصة فترة التعليم الأساسي، كما أن الصحة أيضا قابلة للقياس فحصيلة الوفيات خاصة الرضع توحي بمدي تحسن الخدمة الصحية أم لا، بالاضافة إلي ذلك نسبة الاستثمار ضئيلة، فلم يكن هناك ما يشجع علي الاستثمار حيث أن البنية التحتية سيئة للغاية[٣].

فلا يوجد دليل قوي علي أن المساعدات أثرت بشكل واضح علي النمو، مما أدي إلي جدل مستمر حول العلاقة بين المساعدات والتنمية، وهل بالفعل المساعدات

(1) Olawale O O,Tolulope, op, cit

(2) Impact Of Foreign Aid On The Economic Development Of Nigeria: 1986-2016.

(3) Corruption and Foreign Aid Nexus in the African Continent: An Empirical Analysis for Nigeria DAUD A. MUSTAFA, PhD ABDUL-HAKEEM A. KILISHI, PhD SA'AD B. AKANBI, PhD Department of Economics, University of Ilorin, P.M.B. 1515, Ilorin-Nigeria

الخارجية ساهمت في التنمية في نيجيريا أم لا؟ علي الرغم من أن نيجيريا استمرت في محاولة الاستفادة من جميع أنواع المساعدات، إلا أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية ظلت قائمة، رغم اجمالي التدفقات الصافية للمعونة من جميع الجهات المانحة، والتي ترتفع عبر السنوات المختلفة وزادت بشكل ملحوظ في اعقاب عودة نيجيريا إلي الحكم المدني ورغم ذلك كله إلا أن مؤشرات التنمية في نيجيريا لم تتحسن واتخذت للأسف الاتجاه النزولي علي الرغم من مرور اربعة عقود من المعونة المستمرة، فلا تزال نيجيريا بلدا فقيراً يبلغ دخل الفرد فيه (٢٦٠ دولار امريكياً) في عام ٢٠٠٠، وكان ما يقرب من ٧٠% من السكان لا يزالون يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم مما يعني أن النيجيريون يعيشون فقراً مدقعاً[١].

علاوة علي ذلك، ما زالت المساعدات الخارجية لها تأثير سلبي وضار علي النمو الاقتصادي، بل لها تأثير أيضا علي القطاعات الاقتصادية المختلفة في نيجيريا، وعلي الرغم من أن البعض يشير ألي أن السبب في هذا التأثير الضار والسلبي، أنه لم يتم اتباع الشروط السياسية والاقتصادية الجيدة، وأن المساعدات لم تأتي لتحسين الرفاهية للشعب في نيجيريا، وانما هي موجهه لتوفير بنية تحتية اجتماعية واقتصادية، ولكن بالفعل لم تحقق المساعدات لا الرفاهية للشعب النيجيري، ولا التنمية وتحسين البنية التحتية التي علي اساسها يقام ويعزز النمو الاقتصادي، وعلي واضعي السياسات في البلد المتلقي معرفة ما الذي يجعل المساعدات الخارجية تعمل لصالح بلدهم، وأي قطاع من القطاعات استفادت من المساعدات دون غيرها[٢]، ولماذا القطاعات الأخري لم تستفيد.

كما يجب علي نيجيريا تنويع اقتصادها بحيث يكون لها مصادر دخل متعددة، لا يمكن لأي دولة أن تكون مكتفية ذاتيا ولكن الطريقة التي تقدم بها المساعدات إلي

(1) Olawale O O,Tolulope, op, cit

(2) Husseini, ABDUL, Adamu, Abdul & Ogwuche, Peter 2018/05/08 "EFFECT OF FOREIGN AID ON ECONOMIC DEVELOPMENT IN NIGERIA" P.13

نيجيريا مروعة وليست ضرورية، نيجيريا تقوم باستيراد المواد الغذائية بشكل يومي، فإن لم تتمكن أي دولة من اطعام نفسها وتحقيق التنمية، بالتالي هي دولة غير متطورة ولكن في حالة نيجيريا لا يمكن اعتبارها دولة متخلفة بسبب ثرواتها الهائلة من الموارد الطبيعية والبشرية، لابد من الاعتماد علي الذات بعض الشئ ومحاولة منها خطوة خطوة الاستغناء عن المساعدات.

٢- آثار المساعدات الخارجية علي الفساد

إن العوامل المسئولة عن الاخفاق الواضح للمعونة هي ثنائية الابعاد، فهي تشمل الجهات المتلقية والمانحة، فمن جانب البلدان المتلقية كنيجيريا أهم هذه التحديات هي آفة "الفساد" التي اتضح أنها وباء ابتليت به كل القطاعات، فإن سرقة المساعدات واختلاسها في المجتمع النيجيري، والتي لم تبد الحكومة اهتماما بمقاضاة من يسرقون المساعدات فهل بسبب تسامحها مع الفساد بشكل عام أم لأنها هي بالفعل مشتركة فيه.

فلقد حصلت نيجيريا في الفترة من عام ١٩٩٩م – ٢٠٠٧م علي مبلغ ٦ مليارات دولار أي ما يعادل (٦٩.٦%) كمساعدات إنمائية من مختلف المانحين ولكن للأسف، لم يستفد النيجيريون إلا الفقر والحرمان وإنعدام الأمن من هذه البادرة، وعلية فإن انتشار الفساد المستشري في معظم أنحاء القارة الافريقية وخاصة نيجيريا، فهو رمز رائد ومصدرا رئيسا للقلق، فإهدار المساعدات الخارجية ويجعلها تتمسك بها وتعتمد أكثر عليها، ويرجع ذلك إلي حقيقة أن الموارد المخصصة لتوفير الضروريات الاساسية والمرافق للحياة تم تبديدها وإختلاسها بسبب الممارسات الفاسدة من جانب الموظفين العموميين والمسئولين. لقد كان (Werlin) صريحا في هذا الصدد عندما ذكر في قضية الفساد في نيجيريا " إن الفساد المستشري في البلد هو السبب الرئيسي لفقر البلد"

فكلما كان البلد أكثر فقرا، كلما زاد احتمال أن يكون الفساد مستوطنا في بلد مثل نيجيريا[١].

وهنا يبدر إلي اذهاننا فضيحة المساعدات النيجيرية والأعشاب الضارة من كبار المسؤولين ففي هذه القضية يذكر عندما واجة ملايين الناس في شمال شرق نيجيريا الجوع والهجمات التي شنتها جماعة بوكو حرام الاسامية المتشددة في مارس عام ٢٠١٦م تصرفت الحكومة: قررت أن تنفق ١.٤ مليون دولار لتقطيع الحشائش حول قرية وشاكل من أجل أن توقف الفيضانات، وبعد ستة أشهر، نمت العديد من الاعشاب الضارة وتم نقل ٣١٧ مليون نايرا في نفس الوقت تم نقل ١.٠٤ مليون دولار من الشركة المستأجرة لتدميرها إلي الشركة التي أسسها المسؤول الحكومي المسؤول عن توزيع المساعدات، وفقا لتقرير مجلس مجلس الشيوخ، وخلص التقرير، الذي كتبته لجنة من المشرعين في مجلس النواب في نيجيريا، إلي أن الشركات التي تلقت عقود المشاريع بما في ذلك إزالة الأعشاب الضارة من هيئة حكومية يشرف عليها المسؤول[٢].

ليست هذه هي الواقعة الوحيدة من الفساد الناتجة عن المساعدات الخارجية، بل هناك العديد والعديد من أمثلة الفساد، فهناك علاقة سببية قصيرة أو طويلة الأجل بين المساعدات والفساد في نيجيريا فالمساعدات هي السبب المؤدي إلي الفساد في نيجيريا وقد يكون المؤدي أيضا إلي عدم النمو والاستثمار والاستقرار السياسي، فهناك معطيات تشير إلي أن الفساد يؤثر علي كافة المتغيرات داخل نيجيريا من إعاقة أي استثمارات، لعدم وجود نمو اقتصادي، وعدم وجود استقرار سياسي وبما أن المساعدات هي السبب المؤدي للفساد حيث كلما زادت المساعدات الخارجية أدت إلي زيادة الفساد وإهدار المال والاعتماد علي تلك المساعدات إذن المساعدات هي السبب الأول والأخير

(1) Corruption and Foreign Nexus In The African Continent: An Empirical Analysis For Nigeria

(2) http://www.reuters.com/article/us-nigeria-corruption-aid

في عدم الاستقرار السياسي، وعدم النمو الاقتصادي، بل أيصا عدم وجود استثمارات فعلية علي أرض الواقع.

فمثلا لو نظرنا إلي فترة الرئيس اوباسانجو الأولي التي كانت فيها المساعدات الخارجية قليلة أو شبة منقطعة استطاع اوباسانجو محاربة الفساد لكن عندما رأت الدول المانحة الاصلاحات التي قام بها واستطاع محاربة الفساد، ولكن بعد فترة ليست بقليلة عندما رأت الدول المانحة الاصلاحات بدأت بضخ المساعدات علي أساس ان يقوم بإصلاحات، وبالفعل عندما زادت المساعدات الخارجية زاد مؤشر الفساد مرة أخري، ولكن السؤال هنا هل بالفعل كان الغرض الخفي إغراق البلاد في الفساد مرة أخري.

فالدول تعطي فقط المساعدات الخارجية للمحافظة علي مصالحها داخل الدول بغض النظر هل هذه الدولة تستفيد ام لا من هذه المساعدات، هل يوجد بها فساداً أم لا حتي الشروط التي يتم وضعها كانت مجرد حبر علي ورق، من "نشر الديموقراطية والمحافظة علي حقوق الانسان" ولكن إذا نظرنا نجد أن معظم الحكام هم فاسدون، ولا يوجد ما يسمي ديموقراطية، ورغم ذلك تتدفق المساعدات الخارجية ويزداد الفساد[١].

جدول (٤) أنواع المساعدات الخارجية والمبالغ المصروفة لقطاعات مختلفة في نيجيريا (ثابت ٢٠٠٩) (بملايين الدولارات الأمريكية)[٢]

Type	2006	% of Total	2007	% of Total	2008	% of Total	2009	% of Total
DAC (Development Aid Committee)	12955.9	95	1431.6	71	753.7	54	671.8	41
Non DAC	-	-	-	-	-	-	0.10	0.0
Multilateral	700	5	588.4	29	647.3	46	965.8	59
Total	13655.9	100	2020.9	100	1401.0	100	1637.7	100

(1) Margaret Willkie, "The Effects Of Foreign Aid On Perceptions Of Corruption In Sub-Saharan Africa"

(2) Sectoral Analysis of Impact of Foreign Aid in Nigeria: A Dynamic Specification ALABI, REUBEN ADEOLU Department of Agricultural Economics, Ambrose Alli University, Ekpoma, Nigeria P.20

Administration								
Education	**76.2**	**0.6**	**69.5**	**3.4**	**98.7**	**7.0**	**140.7**	**8.6**
Health	**196.5**	**1.4**	**237.8**	**11.8**	**249.1**	**17.8**	**528.0**	**32.2**
Agriculture	**49.4**	**0.3**	**26.2**	**1.3**	**27.3**	**2.0**	**39.9**	**2.4**
Transport	**40.4**	**3.6**	**43.8**	**2.2**	**42.3**	**3.0**	**59.3**	**3.6**
Energy	**48.5**	**0.3**	**61.0**	**3.0**	**66.0**	**4.7**	**72.7**	**4.4**
Industry, Mining & Construction	**8.9**	**0.0**	**16.7**	**0.8**	**25.3**	**1.8**	**25.6**	**1.6**

Source: Computed from OECD Statistic (2012)

يتضح من جدول (٤) أن هناك قطاعات بعينها يتم توجية معظم المساعدات إليها، فنجد أن قطاع الصحة والتعليم حظي بمعظم المساعدات يليها الزراعة والطاقة والنقل، وعلي الرغم من ذلك لم يتحسن قطاع الصحة أو التعليم، أما بالنسبة لقطاعات الزراعة والطاقة والنقل فهي فقط كانت لخدمة مصالح المانح، أما بالنسبة لقطاع الصناعة والتعدين والبناء فحظي بنسبة ضئيلة جدا من المساعدات رغم انه الاكثر تأثيرا في اقتصاد البلاد.

جدول رقم (٥) معايير قياس خط الفقر في دول نيجيريا[1]

الدولة	السنة	تكلفة الحاجات الاساسية	كمية الطاقة الغذائية	واحد دولار في اليوم	خط الفقر النسبي
نيجيريا	04-2003		✓	✓	✓

(1) : Commission of the Economic Community of West African States (ECOWAS) and the United Nations Statistics Division, Department of Economic and Social Affairs, ***ECOWAS Poverty Profile*** (Abuja: ECOWAS, June 2008), p.7.